الأمم المتحدة

A/C.2/52/SR.6

Distr.: General

17 March 1998
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، بنيويورك،

يوم الثلاثاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد دي روخاس . . . . . (فنزويلا)

المحتويات

مناقشة عامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

مناقشة عامة (تابع)

١ - **السيد فيرناندير** (الفلبين): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد جمهورية تنزانيا المتحدة نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن الأمم المتحدة، بوصفها منظمة دولية أنشئت لتعزيز العدالة والتقدم الاجتماعي وتحقيق مستويات أفضل للمعيشة، لا تستطيع أن تقف مكتوفة اليدين إزاء الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، أو بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، أو بين الأغنياء والفقراء في البلد الواحد، ولا يسعها أيضا أن تنظر بصمت إلى تزايد انتشار الفقر المدقع الذي يعاني منه، وفقا لتقديرات البنك الدولي، ٣٠٠ ١ مليون شخص.

٢ - وأضاف قائلا إنه لذلك يجب تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بمهامها في مجال التنمية، وعلى اللجنة الثانية أن تضطلع بالقيادة الضرورية في هذا الجهد. وفي هذا الصدد، يجب أن تحظى المسائل الاقتصادية - التي من قبيل التجارة الدولية، والنقود والتمويل، والدين الخارجي، وتيسير السبل إلى العلم والتكنولوجيا - بالأولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة. وقال أيضا إن وفد الفلبين عاقد العزم، في إطار هذا الالتزام، على أن يتعاون في عملية إصلاح الأمم المتحدة بطريقة من شأنها الاستجابة للشواغل الحقيقية لدى أعضائها، ولا سيما البلدان النامية.

٣ - وأردف قائلا إنه في ظل عالم يتسم بالعولمة وبتزايد الترابط الاقتصادي، تصبح حاجة المجتمع الدولي ملحة إلى التعاون البناء المستدام بغية تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، اللذين لا يمكن بدونهما كفالة السلام والأمن. ويجب أن يبدي المجتمع الدولي الإرادة السياسية اللازمة لتأمين نظام للتجارة متعددة الأطراف يكون منفتحا عادلا ويقوم على القواعد، ولا يشوبه التمييز، ويتسم بالشفافية وإمكانية التنبؤ به ويستهدف تحقيق الدمج الكامل للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي الجديد.

٤ - واستطرد قائلا إن الفلبين تكرر الإعراب عن الحاجة إلى التطبيق التام لاتفاق جولة أوروغواي ولأحكام وثيقته الختامية بشأن المعاملة الخاصة التفضيلية التي يجب أن تحظى بها البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان المستوردة للأغذية استيرادا صافيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد التدابير الملائمة للتخفيف من حدة أية آثار ضارة يمكن أن يلحقها اتفاق جولة أوروغواي بالبلدان النامية، بما في ذلك تقديم التعويض وتيسير سبل الوصول إلى الأسواق وتقديم المساعدة المالية التي تستهدف تحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي.

٥ - ومضى قائلا إن العولمة قد جلبت معها صدماتها المزعزعة للاستقرار في الأسواق المالية، وهي الصدمات التي تنتقل بسرعة من بلد لآخر، على غرار ما حدث في الآونة الأخيرة بمنطقة جنوب شرق آسيا فيما يتصل بالاضطراب النقدي، الذي نشأ عن سلسلة من الأحداث التي لا صلة بينها فيما يبدو. فمن ناحية، يؤدي اقتصاد الولايات المتحدة بصورة طيبة للغاية. ومن ناحية أخرى، دخل بلد بالمنطقة التي ينتمي لها المتكلم في حالة ركود بعد أن كان قد حقق نموا اقتصاديا هائلا. وفي السابق، كانت منطقة جنوب شرق آسيا قد تلقت، بين عامي

١٩٩٤ و ١٩٩٦، دفعات كبيرة من رأس المال دعمت النشاط الاقتصادي والأرباح مباشرة في سوق تسوده قيم المغامرة، مما أسهم في قوة العملات بالسوق.

٦ - وأضاف قائلا إن قوة دولار الولايات المتحدة وارتفاع الأسعار في بورصات الولايات المتحدة أديا إلى جذب الأموال التي كانت تتجه في الماضي إلى الأسواق الناشئة. وبدأ المستثمرون، الذين جذبهم في البداية النمو الآسيوي، في الشعور بعدم الارتياح عندما بدأت الأزمة المالية، التي كانت آثارها المعدية بعيدة عن التصور. ورغم عدم امتداد الأزمة على الفور إلى البلدان الأخرى في رابطة دول جنوب شرق آسيا وحدوث متاعب اقتصادية ضئيلة في أجزاء أخرى من المنطقة، سيطرت التصورات الخاطئة على قرارات الاستثمار، التي لم تقم على دراسة وافية للجوانب الاقتصادية الأساسية.

٧ - واستطرد قائلا إن البيزو الفلبيني قد تأثر سلبا بالتحركات النقدية، على غرار ما حدث للعملات الآسيوية الأخرى والدولية. وفي منتصف أيلول/سبتمبر، انخفضت قيمة البيزو بنسبة ٢٠,٣ في المائة أمام دولار الولايات المتحدة، بالنسبة لقيمته في بداية عام ١٩٩٧. وأوضحت بعض البيانات أن المعايير الاقتصادية الأساسية للفلبين تسير سيرا حسنا: (أ) لم تحدث فورة في النشاط الاقتصادي، لأن النمو السريع لم يبدأ إلا منذ فترة قريبة؛ (ب) لم يحدث أن انهار أي مصرف نتيجة للاستثمار في العقارات؛ (ج) اتخذ النمو في الصادرات مسارا تصاعديا؛ (د) يخضع العجز في الحساب الجاري للسيطرة حيث استقر حوالي ٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٦، وهي أقل نسبة في المنطقة؛ (هـ) انخفضت نسبة الدين القصير الأجل إلى الدين الخارجي من ٤٣,٤ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ١٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٤؛ (و) ظل الموقف المالي قويا ومن المنتظر أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي من ٠,٣ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٠,٦ في المائة في عام ١٩٩٧، وفي الوقت نفسه ظل التضخم أقل من ٥ في المائة؛ (ز) أسفر التقييم الذي قامت به شركة خاصة للنظام المصرفي عن نتيجة طيبة، فلم تبلغ نسبة القروض التي لم يوف بها إلى إجمالي القروض سوى ٣,٦ في المائة في عام ١٩٩٦، وهي من أقل النسب في المنطقة.

٨ - وأردف قائلا إنه رغبة في مواصلة تعزيز القواعد الاقتصادية التي ترتكز عليها الفلبين تطبق الحكومة تدابير جديدة عاجلة وتتخذ تدابير طويلة الأجل لرفع معدل الادخار، وتحسين تخصيص الموارد وتعزيز كفاءة قطاعات أساسية مثل الزراعة والطاقة، والقطاع المالي، وتخفيض زيادات الأسعار إلى الحد الأدنى وإزالة الاختناقات والاختلالات التي تؤدي إلى رفع التكاليف، وهو ما يفسح المجال للأمل في اختفاء الاضطراب النقدي قريبا جدا.

٩ - ومضى قائلا إنه قد اتضح حاليا أنه لا للبلدان المعنية أن تطبق سياسات سليمة للاقتصاد الكلي وأن عملية العولمة يجب توجيهها بشكل جيد. بيد أنه من المثبط للهمم أن ديون البلدان النامية ظلت على مدى العقد المنصرم واحدة من العقبات الأساسية أمام تنميتها. فما يزال هناك ٥١ بلدا ناميا مدرجا في قائمة البلدان المثقلة بالديون لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهناك بلدان نامية كثيرة لا تزال تنوء بعبء الديون بينما تفي بكل دقة بالتزاماتها المتعلقة بخدمة ديونها. ومن الضروري لذلك أن تدرس من جديد شتى تدابير تخفيف عبء الديون، لنصل إلى طريقة تحسينها بشكل يجعلها تسهم في التوصل إلى حل دائم لمشكلة الديون. ويجب أن تطبق

بأسرع ما يمكن مبادرة تخفيض ديون البلدان النامية المثقلة بالديون، وأن تُنقح بصفة مستمرة معايير الأهلية لكفالة تطبيقها بمرونة.

١٠ - وفي الختام، قال إن مسألة البيئة هي أيضا ذات أهمية حاسمة. وسوف يوفر مؤتمر كيوتو، الذي سيعقد في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٧، الفرصة للبرهنة أمام العالم على الجدية التي تعالج بها البلدان المشكلة العاجلة الخاصة بحماية البيئة العالمية. فمن العدل أن يضرب المثل للغير أولئك الذين يتسببون في انبعاث غازات الدفيئة بكميات كبيرة على مدى فترات طويلة وأن يقبلوا وضع أهداف ملزمة قانونيا بتخفيض الانبعاثات.

١١ - **السيد بارك سو جيل** (جمهورية كوريا): قال إن العولمة التي حولت الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة تتسم أساسا بتكامل متزايد دوما بين الأسواق وبتزايد التفاوتات فيما بين البلدان وفي داخلها. ورغم أن من المؤكد أن قوى السوق التي تعمل كمحفز للعالمية ما برحت تدفع بموجات الاستثمار الخاص تجاه البلدان النامية، فإن من اللازم إدماج مزيد من البلدان والناس في المسار الرئيسي للاقتصاد.

١٢ - وأضاف قائلا إنه ليس من قبيل المصادفة أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والبنك الدولي، على حد سواء، قد شرعا في توجيه الاهتمام إلى الأخطار الكامنة في العولمة. ففي التقرير الذي أعده الأونكتاد بشأن التجارة والتنمية في عام ١٩٩٧ تحذير من أن تؤدي الفروق المتزايدة إلى اندلاع رد فعل سياسي ضد العولمة. وقد أشار رئيس البنك الدولي في اجتماع البنك السنوي الأخير، المعقود في هونغ كونغ، إلى أن الآثار الثانوية السلبية الناتجة عن إيقاع العولمة الحالي تشكل قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر في الجيل القادم إذا لم تؤخذ في الاعتبار.

١٣ - واستدرك قائلا إن التحديات الناتجة عن عدم التكافؤ الواضح والتهميش لا يجب أن تؤخذ كذريعة لإبطاء إيقاع العولمة، لأن هذا أيضا يمكن أن تنتج عنه تغييرات سلبية. ففي عام ١٩٩٦ حققت البلدان النامية معدلا سنويا للنمو متوسطه ٥,٦ في المائة، وهو أعلى معدل في غضون ٢٠ سنة، ويعادل ضعف متوسط معدل النمو على المستوى العالمي في عام ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة إلى البلدان النامية رقما غير مسبوق، بلغ ١٢٩ بليون دولار وارتفعت تدفقات الاستثمار الخارجة من تلك البلدان إلى ٥١ بليون دولار.

١٤ - ومضى قائلا إنه في ضوء هذا المزيد من دواعي الارتياح وعدم الارتياح، يرى وفد جمهورية كوريا أنه يجب على الأمم المتحدة أن تدرس دور السياسة الرسمية وذلك لتحقيق الفوائد القصوى من التكامل العالمي للأسواق، وذلك بالسعي لإيجاد نماذج جديدة للتعاون الاقتصادي تجمع بين زيادات كبيرة في المساعدة الإنمائية وتدابير انتقائية لتخفيف عبء الديون، والتيسير إلى حد كبير من سبل الوصول إلى الأسواق وتدفقات الاستثمار الاستراتيجية.

١٥ - وأردف قائلا إن تكامل الأسواق لا يحمل معه بصورة تلقائية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكنه يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع سياسة خاصة تصممها بشكل جيد فرادى الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف،

التي من قبيل الأمم المتحدة، لتحقيق أقصى الفوائد وتقليل الآثار الضارة الناتجة عن العولمة إلى الحد الأدنى. وفي هذا الصدد، يتفق وفد جمهورية كوريا مع الآراء التي أعرب عنها رئيس اللجنة ووكيل الأمين العام في بيانيهما مساء اليوم السابق.

١٦ - وفيما يتعلق بأفريقيا، قال إنها واحدة من أهم المسائل في أي مناقشة تجري بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإنه لمن دواعي السرور ملاحظة أن الجزء الأكبر من القارة ما يزال يحقق معدلات هامة من النمو الاقتصادي، بلغ متوسطها ٣,٩ في المائة في عام ١٩٩٦. ومن المؤكد أن هذا الرقم يقل عن الرقم المستهدف في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، المحدد بـ ٦ في المائة، رغم أن هناك ١١ بلدا حققت بالفعل هذا الهدف في عام ١٩٩٦ وأن هناك ٢٨ بلدا آخر حققت معدلات نمو تتراوح بين ٣ و ٦ في المائة. ومن الجدير بالإشادة أن كثيرا من الدول الافريقية تعهد بتطبيق البرنامج الجديد من خلال اعتماد تدابير صارمة للإصلاح الهيكلي والتكيف الاقتصادي. وجمهورية كوريا تشارك، من جانبها، في مشروعات للتعاون الثنائي مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتنوي البدء، في عام ١٩٩٨، في برنامج مدته ثلاث سنوات للتنمية في أفريقيا، يتضمن عقد حلقات عمل بشأن التنمية الاقتصادية للبلدان الافريقية، تشارك في رعايتها الوكالة الكورية للتعاون الدولي والبنك الدولي، وذلك بالإضافة الى اجتماع فريق الخبراء المعني بالائتمانات الصغيرة لتنمية المؤسسات الاقتصادية في أفريقيا المعقود بالتعاون مع مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا وغيره من برامج التدريب الموضوعة للموظفين المدنيين.

١٧ - وأعرب عن ترحيب وفد كوريا باعتماد "برنامج للتنمية" خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وقال إن هذا الاعتماد يؤكد الأهمية الحيوية للتعاون الإنمائي الدولي والدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيزه. وقال إن كوريا على استعداد لتقديم مساهماتها لكفالة تطبيق أحكام "البرنامج" بدقة، بما فيها الأحكام المتعلقة بتعبئة الموارد من أجل التنمية والإصلاح وتنشيط جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

١٨ - وفيما يتعلق بمقترحات الإصلاح المقدمة من الأمين العام، قال إن كوريا تتفق مع الدول الأخرى الأعضاء على وجوب تعزيز دور الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتلاحظ بارتياح أنه قد جرى التشديد في المقترحات المذكورة على زيادة فاعلية الأمم المتحدة وقدرتها في هذين المجالين. وأضاف قائلا إن كوريا ترى من الملائم والمناسب زمنيا أن يقترح الأمين العام تعزيز التعاون بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد بغية زيادة قدرة المنظمة على تحليل سياسات الاقتصاد الكلي. وقال أيضا إن وفد كوريا يرى أنه قد يكون من المستصوب، لتيسير المناقشات داخل اللجنة الثانية وزيادة التماس بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، إدراج تقارير الأونكتاد والبنك الدولي/ صندوق النقد الدولي ذات الصلة بوصفها وثائق رسمية للجمعية العامة.

١٩ - وأعرب عن تأييد جمهورية كوريا لتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه وسيلة لتحفيز تنسيق السياسات الدولية بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية وتوفير توجيه أكثر تماسكا لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية. وهي ترى في هذا الصدد أن المقترحات المقدمة من الأمين العام لتحسين طرق عمل المجلس وتعزيز هيئاته الفرعية تشكل نقطة انطلاق ممتازة للدراسة على الصعيد الحكومي الدولي.

٢٠ - وأعرب عن تأييد وفده للمقترحات الداعية الى تحسين فاعلية الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وتنسيق هذه الأنشطة، في المقر وفي البلدان على حد سواء، وتأييده بوجه خاص لإنشاء فريق الأمم المتحدة للتنمية، وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، ومكاتب الأمم المتحدة تحت مسؤولية منسق مقيم واحد.

٢١ - واستطرد قائلا إنه خلال الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، المعقودة في حزيران/يونيه، اتضح أن كثيرا من الدول الأعضاء لم تطبق بعد الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢. بيد أنه من الضروري لتحقيق التنمية المستدامة أن تجدد جميع الدول جهودها لتطبيق جدول أعمال القرن ٢١ تطبيقا تاما. وفي هذا الصدد يناشد وفده المجتمع الدولي الالتزام بما جاء في برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، الذي اُعتمد في الدورة الاستثنائية المعقودة في حزيران/يونيه. وسوف يسهم تنفيذ جدول الأعمال هذا في مكافحة ما يتهدد البيئة من أخطار تقترن بالفقر، والتجارة، والبحار والمحيطات، والغابات، والمنتجات الكيميائية السامة. ويرى وفده أن من أهم أجزاء برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الجزء المتعلق بمهمة تأمين النفايات المشعة. ويطلب وفده الى جميع البلدان أن تبذل أقصى ما في وسعها لمنع تصدير النفايات المشعة الى البلدان التي تفتقر الى المنشآت الملائمة لتخزين هذه النفايات ومعالجتها بشكل مأمون.

٢٢ - وفيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، أعرب عن أمل وفده في إمكان التوصل في مؤتمر الأطراف الثالث، الذي سيعقد في كيوتو في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٧، الى اتفاق فيما يتعلق بوضع جدول زمني واقعي وصالح لتخفيض غازات الدفيئة. وقال إن حكومته على استعداد للإسهام بنشاط في نجاح هذا المؤتمر.

٢٣ - وأردف قائلا إن جمهورية كوريا قد انضمت في عام ١٩٩٦ الى منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي. وأضاف أن جمهورية كوريا رغم أنها لم تعد عضوا في مجموعة الـ ٧٧ تحاول أن تكون جسرا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية الهامة، انطلاقا من خبرتها الطويلة المكتسبة في سعيها الى التنمية. ومنذ إنشاء صندوق التعاون لأغراض التنمية الاقتصادية في عام ١٩٨٧ والوكالة الكورية للتعاون الدولي في عام ١٩٩١، ما برحت مساهمات جمهورية كوريا في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب تزيد باستمرار. فقد زادت بوجه خاص الميزانية التي تخصصها الوكالة الكورية للتعاون الدولي لصالح التعاون لأغراض التنمية بما يزيد عن ٢٠ في المائة سنويا وستستمر في الزيادة في عام ١٩٩٨. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وافقت حكومة كوريا، من خلال صندوق التعاون لأغراض التنمية الاقتصادية، على مبلغ ١٤٠ ١ مليون دولار لصالح ٧٨ مشروعا إنمائيا في ٢٥ بلدا ناميا. وتسهم جمهورية كوريا أيضا بطرق أخرى في التعاون فيما بين بلدان الجنوب: فقد قدمت في السنة الحالية (١٩٩٧) ٠٠٠ ٢٠٠ دولار الى صندوق التبرعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيزا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي تعتزم مواصلة تقديم هذا النوع من المساهمات في السنوات القادمة. وبالإضافة الى ذلك، يوجد في جمهورية كوريا مقر المعهد الدولي للقاحات، وهو معهد بحثي مخصص لتعزيز قدرة البلدان النامية على تنفيذ أنشطة البحث والتطوير المتعلقة باللقاحات.

٢٤ - وفي الختام، قال إن من اللازم، لكي يحصل المجتمع الدولي على الفوائد القصوى من العولمة وتجنب مخاطرها، إقامة شراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، لا سيما إذا ما أريد الحفاظ على النمو الذي حققه الكثير من البلدان النامية في السنوات الأخيرة وتوسيع نطاقه لكي يشارك الجميع في الفوائد المحققة.

٢٥ - **السيد جبراكوفسكي** (الجمهورية التشيكية): أعرب عن تأييد وفده التام لبيان ممثل الاتحاد الأوروبي، وقال إن بنود جدول الأعمال التي تنظر فيها اللجنة الثانية مماثلة لتلك التي ينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من المحافل، ويبدو في بعض الأحيان أنها تدرج في جدول الأعمال نتيجة للقصور الذاتي، لأن بعض هذه البنود تنتقل من دورة إلى أخرى دون أن يحرز بشأنها تقدم يـُذكر. ولذلك أعلن عن ترحيب وفده بالجهود المبذولة لإضفاء مزيد من الترشيد على عمل اللجنة بما يؤدي إلى زيادة فعالية مداولاتها وتأييده لتلك الجهود. كما أشار إلى استعداد بلده للمشاركة بنشاط في عملية الإصلاح. واستدرك قائلا إنه لا ينبغي للانشغال بالإصلاح أن يشتت الانتباه عن جوهر الموضوع، ألا وهو العالم الحقيقي ومشاكله المستعرة. فالأمم المتحدة تهتم بشكل رئيسي بالتماس حلول للمشاكل الجوهرية بطريقة رشيدة متزنة فعالة غير متحيزة. وأضاف أن وفده يلاحظ مع الارتياح أن ذلك الجانب من عمل اللجنة الثانية قد شهد تحسنا ملحوظا.

٢٦ - ومضى قائلا إن اهتمام الجمهورية التشيكية بالقضايا العالمية التي ينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو اللجنة الثانية ليس اهتماما قائما على المصلحة الذاتية. ونظرا لكونها من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية سريعة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فإنها تحاول تحديد وتأكيد وضعها ودورها الجديدين على الساحة الدولية. وقد تم الاعتراف بتلك العملية الانتقالية بقبول الجمهورية التشيكية في عضوية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٩٥، وبتكثيف تعاونها مع الاتحاد الأوروبي. وقال إن الجمهورية التشيكية، رغم أنها لا تزال تواجه مشاكل خاصة تفرضها المرحلة الانتقالية، تستعد لتحمل نصيبها من المسؤولية في البحث عن حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية العالمية. وبالرغم من أن المساعدة التي تقدمها حاليا لا تتعدى المساعدة المتواضعة والموجهة بشكل رئيسي إلى الأنشطة الإنسانية وأنشطة تقديم المساعدة في حالات الطوارئ، فإنها تهتم أكثر فأكثر بتوجيه اهتمامها إلى مجالات أخرى للمساعدة الإنمائية تتسم بطابع منهجي أوضح، وقد أصبح هذا المفهوم جزءا لا يتجزأ من سياستها الخارجية.

٢٧ - وقال إن التغييرات التي شهدها العالم وما نجم عنها من تحديات جديدة قد سببت مشاكل متزايدة فيما يتعلق باضطلاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدوره الجوهري المتمثل في تعزيز التعاون الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وهذا يستوجب اتخاذ تدابير إضافية لإضفاء المزيد من التبسيط والترشيد على جدول أعمال المجلس، بما يتمشى مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠. وأعرب عن ترحيب الجمهورية التشيكية باتخاذ مزيد من التدابير في هذا الصدد، وعن قناعتها الراسخة بأن الأجزاء ذات الصلة من مجموعة الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام تصب في ذلك الاتجاه.

٢٨ - وفيما يتصل بالعلاقة بين حماية البيئة والتنمية المستدامة، ذكر أن الجمهورية التشيكية تحظى بخبرة كبيرة فيما يتعلق بالتخلص من الموروث البيئي السلبي، وأنها قد بدأت الأخذ بالمعايير البيئية الصارمة التي تعتبر من الشروط المسبقة لقبولها عضوا في الاتحاد الأوروبي، وأنها على استعداد لمشاطرة البلدان المهتمة بالأمر نتائج أعمالها في ذلك المجال، وقد يكون ذلك ضمن إطار برامج وأنشطة المساعدة الإنمائية. وأعرب، في هذا الصدد، عن تقدير الجمهورية التشيكية للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والوكالات والهيئات المتخصصة في مجالي حماية البيئة والتنمية المستدامة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة التنمية المستدامة.

٢٩ - وأضاف قائلا إنه بالرغم من أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة مؤخرا قد أعطت زخما جديدا لأنشطة متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، اتضح في أثناء تلك الدورة وأثناء فترة التحضير لها أن الشركاء ليسوا جميعا على استعداد لاعتماد تدابير موضوعية تجعل من مفاهيم التنمية المستدامة حقيقة واقعة في القريب العاجل، أو على الفور. وأعرب عن أسفه أيضا لعدم حصول بعض مبادرات الاتحاد الأوروبي، التي حظيت بتأييد الجمهورية التشيكية، على التأييد التام.

٣٠ - وقد أثبتت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة أهمية لجنة التنمية المستدامة وقدرتها على الاستمرار، فقد توصلت إلى اجتذاب مشاركة تمثيلية لا على مستوى الحكومات فحسب، بل وعلى مستوى قطاع الأعمال الحرة والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الأخرى أيضا. وقال إن الجمهورية التشيكية ترى أنه ينبغي للجنة أن تركز أعمالها، في معرض أدائها لولايتها، على المسائل الشاملة لعدة قطاعات. فعلى سبيل المثال، تعتبر مسألة أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة مفهوما عاما يمكن بفضله تناول عدد من المواضيع ذات الصلة. وأشار إلى أن الجمهورية التشيكية ترحب أيضا بالمحاولات الرامية إلى جعل اللجنة مركزا أساسيا لجهود الإصلاح في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وترى أنه يمكن أن تدمج فيها تدريجيا الأنشطة المتصلة ببنود متعددة مثل الموارد الطبيعية، ومصادر الطاقة المتجددة، وغيرها من المسائل المتصلة بالتنمية. وبالتالي يؤيد بلده الربط بين لجنة التنمية المستدامة، ولجنة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتسخير الطاقة لأغراض التنمية، ولجنة الموارد الطبيعية، ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وفيما يتعلق بتقسيم العمل بين لجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، قال إن الجمهورية التشيكية ترى أنه ينبغي للجنة أن تعزز من دورها كهيئة معنية بوضع السياسات وكجهة تنسيق للمسائل الشاملة لعدة قطاعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، بينما ينبغي للبرنامج أن يواصل تركيزه على قطاع البيئة.

٣١- **السيد علاء** (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي ألقاه ممثل تنزانيا، ثم أشار إلى النمو الذي سجله الاقتصاد العالمي عام ١٩٩٦ وإلى احتمال استمرار هذا الاتجاه في سنة ١٩٩٧. وقال إنه بالرغم من أن بعض البلدان قد سجلت نموا اقتصاديا، لم تحقق بلدان أخرى، لا سيما في أفريقيا، نموا كافيا يمكنها من التصدي للتحديات الإنمائية الناشئة من جراء عولمة الاقتصاد. وينبغي لتلك البلدان، إن أرادت تحقيق أهدافها الإنمائية، أن تدفع ثمنا اجتماعيا باهظ جدا، بسبب عدم وجود نظام اقتصادي متعدد الأطراف يتسم بالشفافية والتوازن ويمكن التنبؤ به.

٣٢ - وتابع كلمته قائلا إن الاتجاهات الحمائية والأساليب الأحادية التي تطبقها بعض البلدان المتقدمة النمو تلحق الضرر بالنظام الاقتصادي الجديد المتوخى. ويؤدي عبء الدين الثقيل، وتركيز التدفقات المالية على عدد قليل من البلدان النامية، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية غير المسبوق إلى استمرار تعميق الهوة الفاصلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وإلى خلق صعوبات متزايدة بالنسبة للبلدان النامية وإلى خطر تهميشها.

٣٣ - وفي مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعقودة خلال التسعينات، جرى اعتماد خطط عمل كان من المفروض أن ترسي أسس شراكة لأغراض التنمية، كما تم وضع برنامج للسلام. ومع ذلك، لم تتوافر الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بتقديم المساعدة المالية والتكنولوجية. ومن ناحية

أخرى، ثمة محاولات لتبرير تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية والحد من نقل التكنولوجيا بحجة حماية الملكية الفكرية.

٣٤ - واستطرد قائلا إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواجه هذه المشاكل بفعالية. فقد وفرت الدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة في حزيران/يونيه فرصة لتناول هذه المسائل من خلال تعزيز للأنشطة المضطلع بها في مجالي التنمية وحماية البيئة، ولكنه لم يكن من الممكن حينذاك تجديد الالتزامات المتعهد بها سابقا ولا ضمان الوفاء بها. فمنذ عام ١٩٧٠ والجمهورية العربية السورية تحاول بناء هيكل أساسي اجتماعي وسياسي يقوم على مشاركة القطاعين العام والخاص بهدف كفالة تحقيق التعددية الاقتصادية ومنح جميع الأفراد فرصة المشاركة بفعالية في التنمية الاجتماعية وفي اتخاذ القرارات بهذا الشأن. كما أنها قامت باتخاذ تدابير لتعزيز مشاركة المرأة في جميع المجالات على قدم المساواة مع الرجل. ففي الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦، سجلت الجمهورية العربية السورية نموا اقتصاديا سنويا بمعدل ٧ في المائة. وبالمثل، وضمن إطار تطور الاقتصاد العالمي، أدخلت الجمهورية العربية السورية إصلاحات كبرى ترمي إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة بهدف إسناد دور هام إلى القطاع الخاص فيما يتعلق بتعبئة الموارد الوطنية وزيادة الإنتاج. ووعيا من الجمهورية العربية السورية بضرورة مواجهة المشاكل التي تخلقها العولمة مواجهة جماعية، أنشأت بالاشتراك مع بلدان أخرى في المنطقة سوقا عربية مشتركة بهدف تعبئة القوى المنتجة وإقامة مشاريع صناعية هامة عالمية المستوى.

٣٥ - واختتم كلامه قائلا إن الجهود المبذولة في الشرق الأوسط لتعزيز التنمية المستدامة تعرقلها التدابير الإسرائيلية والاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي للجولان السوري، وجنوب لبنان، والأراضي الفلسطينية. فالممارسات الإسرائيلية تقوض عملية السلام، وعدم وفاء إسرائيل بالالتزامات المتعهد بها بخصوص مبادلة الأرض بالسلام يحول دون إقامة سلام دائم في المنطقة. ولتحقيق ذلك السلام، لا بد من القضاء على الروح العدوانية وإعادة الأراضي إلى أصحابها الشرعيين.

٣٦ - **السيد بيريز - أوترمين** (أوروغواي): تكلم بالنيابة عن البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وهي الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل والدولتين المنتسبتين إليه، وهما بوليفيا وشيلي، فقال إن البلدان الأعضاء في تلك السوق تعتبر التكامل الإقليمي أداة فعالة لتحقيق التنمية وعاملا مكملا لجهود تحرير التجارة وفتح اقتصادات هذه البلدان أمام العالم الخارجي. وقال إن التنمية القوية التي تشهدها المنطقة دون الإقليمية في الوقت الحالي ناجمة عن الجهود المشتركة المبذولة في مجال تخفيض الحواجز الجمركية، والتفاوض بشأن تعريفة جمركية خارجية وإنشاء اتحاد جمركي. وتأتي السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي في المرتبة الرابعة بين أكبر الجماعات الاقتصادية في العالم، وبلغ إنتاج البلدان الأعضاء فيها خلال عام ١٩٩٦ أكثر من تريليون دولار. فقد حققت هذه البلدان ١٢,٥ في المائة من الناتج الصناعي للبلدان النامية و ٥٠ في المائة من الناتج الصناعي لأمريكا اللاتينية.

٣٧ - وفيما يتعلق بتنمية التجارة الدولية، قال إن بلدان تلك السوق المشتركة ترى أنه ينبغي تحقيق هذه التنمية بإجراء مفاوضات متعددة الأطراف ضمن إطار منظمة التجارة العالمية، سواء على صعيد نصف الكرة الأرضية أو على الصعيد الإقليمي، وهي تدين الإجراءات الأحادية المناقدة لهذه الروح وترى أيضا أنه ينبغي إيلاء

الأولوية للاهتمام بتقييم وتنفيذ مختلف الاتفاقات المنبثقة عن جولة أوروغواي، ولا سيما في مجالات الزراعة والوصول إلى الأسواق وتطبيق تدابير حماية التجارة.

٣٨ - وتابع كلامه قائلا إن التنمية الزراعية ضرورية جدا للمحافظة على مستوى كاف من إنتاج الأغذية، والتخفيف من حدة الفقر، وخلق الطلب الفعال الذي يتيح زيادة القدرة على شراء الأغذية. ولهذا تشير بلدان السوق المشتركة إلى ضرورة الوفاء التام بالالتزامات المتعهد بها في جولة أوروغواي، لا فيما يتعلق بالوصول الحر إلى الأسواق فحسب، بل وبتخفيض الإعانات المالية الداخلية وتلك المتعلقة بالتصدير أيضا. ولتحقيق ذلك، فهي تقيم صلات وثيقة بهدف دفع المفاوضات الجارية ضمن إطار اللجنة الزراعية التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

٣٩ - وأضاف أن بلدان السوق المشتركة تلك على قناعة تامة بأن مكافحة الفقر ضرورة ملحة ذات طابع أخلاقي واقتصادي واجتماعي، وهي تؤيد الأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ١٠٧/٥٠، الذي أعلن بموجبه عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، وتعمل جاهدة على خلق جميع الظروف الضرورية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وكفالة الاستثمار، والتوازن في الاقتصاد الكلي، والتنافس في مجال المشاريع التجارية، وذلك مع تأمين الاحتياجات الأساسية لشعوبها في المقام الأول.

٤٠ - ومضى قائلا إن بلدان السوق المشتركة، التي تعتبر بلدانا متوسطة الدخل، تنظر بعين القلق إلى انخفاض الحجم الفعلي للموارد المخصصة لبرامج التعاون التابعة للأمم المتحدة. وترى هذه البلدان أن من الضروري تغيير هذا الوضع إلى النقيض وأن حق جميع البلدان النامية في تلقي هذه المساعدة يستند إلى مبدأ العالمية في اختيار التعاون ومنحه.

٤١ - وفيما يتعلق بمجال التعاون التقني، قال إنه ينبغي تلبية الطلبات التقليدية في هذا المجال التي من قبيل الطلبات المتعلقة بالمسائل الإنسانية، على قدم المساواة مع الطلبات التي تتصل بالاندماج في الاقتصاد الدولي، وإعادة تحديد دور الدولة، وإضفاء الطابع اللامركزي عليها، وتحديث قطاعات الإنتاج فيها. ولتحقيق ذلك، وحدت بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي جهودها لكفالة اعتماد "خطة للتنمية".

٤٢ - أما فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا، فقال إن بلدان السوق المشتركة تؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ولجنة التنمية المستدامة خلق الظروف الضرورية لزيادة التدريب المقدم إلى البلدان النامية في مجال التكنولوجيا. وينبغي إيلاء الأولوية لتعبئة الموارد المكرسة لتمويل وتنفيذ مشاريع العلم والتكنولوجيا، وكفالة وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيات التنافسية والمتقدمة، وأبرزها إنشاء شبكات المعلومات.

٤٣ - وأعرب عن شدة ارتياح البلدان الأعضاء بالسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي لما يوليه الأمين العام من أهمية لموضوع التنمية، وقال إنها تعتبر أن من التحديات الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة اليوم إيجاد حل لأزمة المنظمة فيما يتعلق بالأموال والبرامج المخصصة للتنمية. وترى تلك البلدان أن من الأمور الأساسية توسيع

قاعدة تمويل التنمية بزيادة تبرعات البلدان المانحة، والبحث عن مصادر تمويل جديدة، وجذب الاستثمار الخاص، وضمان تعاون المؤسسات المالية الدولية.

٤٤ - ومضى قائلا إن البلدان الأعضاء بالسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تعتبر تدابير الإصلاح التي اقترحها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واقتراح الأمين العام الداعي إلى زيادة تنسيق الأنشطة التنفيذية وزيادة إضفاء الطابع اللامركزي على عملية اتخاذ القرارات بشأن تلك الأنشطة بمثابة خطوتين إيجابيتين.

٤٥ - ومن شأن زيادة استقلالية المكاتب الوطنية أن تزيد من قدرة تلك المكاتب على التفاوض المباشر مع مختلف الوكالات الحكومية وأن تخلق ظروفا أفضل لرصد المشاريع وتقييمها، في نفس الوقت الذي تؤدي فيه إلى تحسن الإدارة المالية والتنظيم الإداري.

٤٦ - ومن المهم في نفس الوقت أن يستمر البحث عن مصادر تمويل جديدة من أجل تعزيز التعاون الإنمائي وزيادة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون مع مؤسسات بريتون وودز، وأن يشجع تقاسم التكاليف الذي يعتبر أداة شديدة الأهمية بالنسبة لبلدان السوق المشتركة وباقي أمريكا اللاتينية.

٤٧ - وخلال السنوات الخمس التي انقضت منذ انعقاد قمة الأرض في ريو دي جانيرو، أحرز قدر كبير من التقدم بالرغم من أن بعض البلدان المتقدمة النمو لم تف بالالتزامات التي تعهدت بها فيما يتعلق بتحويل موارد مالية جديدة من أجل التنمية المستدامة. وأعرب عن سرور بلدان السوق المشتركة لأن الحوار الحكومي الدولي بشأن المياه سيبدأ، اعتبارا من عام ١٩٩٨، ضمن إطار لجنة التنمية المستدامة. كما أعرب عن ترحيبها بالاعتراف بضرورة تحقيق أنماط مستدامة لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستعمالها؛ وعن موافقتها على إنشاء فريق خبراء حكومي دولي للتحضير للمناقشات الموضوعية لأجل التوصل إلى موقف موحد في اجتماع لجنة التنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠٠٠. وقال إن السوق المشتركة تعتقد أنها تسير في الطريق الصحيح، والدليل على ذلك هو الالتزام الدولي الذي قطعته على نفسها وتقوم بتنفيذه.

٤٨ - **السيد مارتيني** (غواتيمالا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف أن غواتيمالا تولي أهمية خاصة للبنود المحالة إلى اللجنة الثانية، التي تتناول القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وقطاع حماية البيئة. وأكد المتكلم في هذا الصدد أن برامج التعاون الدولي جديرة بأن تحظى بمعاملة خاصة، لأنها تتناول عناصر معقدة تتعلق بالسلام والاستقرار السياسي وبناء الديمقراطية لأن هناك، حسبما جاء في وثيقة "خطة للسلام"، علاقة وثيقة بين السلام والتنمية.

٤٩ - وأضاف قائلا إنه لما كانت غواتيمالا تمر بمرحلة انتقالية من حالة الصراع إلى حالة التنمية، فإنها بحاجة إلى التعاون الدولي، ذي النهج الشامل الذي ينطوي على عناصر اجتماعية واقتصادية وبيئية لتمهيد السبيل نحو التنمية. ويمثل توفير قوة دفع للتكامل الاقتصادي والاجتماعي، ومكافحة الفقر، ومواصلة التقدم في حماية البيئة والتنمية المستدامة الأسس اللازمة لدعم التنمية في أمريكا الوسطى.

٥٠ - واستطرد قائلا إن غواتيمالا ترحب باستهلال عملية إصلاح الأمم المتحدة، وتكرر في هذا الصدد ضرورة عدم تجاهل الهدف الأساسي المتمثل في تعزيز قدرة المنظمة على معالجة مسائل التنمية والاستجابة بسرعة وكفاءة لاحتياجات البلدان النامية. وقال إن اعتماد "خطة للتنمية" رسميا يؤكد من جديد دور الأمم المتحدة في هذا المجال.

٥١ - وأردف قائلا إن حكومة غواتيمالا تولي أهمية كبيرة للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، وإنها شاركت في اجتماعه الأول ومستعدة للمشاركة فيما سيجريه من مناقشات قادمة لتطبيق المقترحات العملية المتعلقة بإدارة الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة التي اعتُمدت في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة وجرى تأكيدها في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٧.

٥٢ - ومضى قائلا إن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يشكل دعما ذا قيمة لبلدان أمريكا الوسطى، حيث أنه يتيح تبادل الخبرات التي تعزز التقدم في مجالات محددة. وفي هذا الصدد ترحب غواتيمالا بعقد مؤتمر التعاون بين بلدان الجنوب بشأن التمويل والتجارة والاستثمار الذي عقد في وقت سابق من هذا العام في كوستاريكا، وكذا الندوة الدولية المتعلقة بدور التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه آلية لدعم عمليات اللامركزية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي عقدت في غواتيمالا.

٥٣ - وأضاف قائلا إن غواتيمالا ترى أنه يجب تعزيز مرفق البيئة العالمية، الذي يدعم المشاريع والأنشطة التي تستهدف حماية البيئة العالمية، وأنه يجب تعزيزه وإعادة تزويده بالمال ليتسنى له تنفيذ مهامه بالكامل.

٥٤ - واستطرد قائلا إن مسألة الفقر يجب أن يولى لها اهتمام خاص. ومن الضروري الوفاء بالالتزامات المقدمة في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية بهدف القضاء عليه.

٥٥ - وفي الختام، رحب المتكلم ببدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وبقيام ١١٢ بلدا بالتصديق عليها.

٥٦ - **السيد أبو رشيد** (المملكة العربية السعودية): قال إنه كان هناك في بداية التسعينات من القرن العشرين تحرك باتجاه التجمع الإقليمي وتعزيز التحالفات الاقتصادية. وأضاف أن الركود الاقتصادي الذي تمر به بعض البلدان الأوروبية قد أدى إلى إفساح المجال أمام تطبيق سياسات متناقضة، خلقت اختلالات وأزمات. وثمة حاجة إلى مشروعات لمساعدة البلدان النامية تسهم في الاستعاضة عن النفط أو الحد من استعماله باستعمال مصادر أخرى للطاقة. ولقد كان عقد الثمانينات حاسما في مجال الاقتصاد العالمي، وذلك بتحول الاقتصادات المركزية في أوروبا الشرقية إلى اقتصادات سوقية.

٥٧ - وأضاف قائلا إن البلدان النامية المنتجة للنفط باتت محل اهتمام العالم الصناعي ويتجه إليها جزء كبير من إجمالي المساعدة التقنية والموارد. ومن أجل هذا الغرض، جرى إنشاء المصرف الأوروبي للتعمير والتنمية وجرى تقديم تسهيلات إلى تلك البلدان لإنعاش أسواقها. وقطاع الغاز والنفط في الاتحاد السوفياتي السابق قطاع ضخم. وتستطيع البلدان العربية، بما لها من خبرة واسعة بصناعة النفط، أن تتعاون مع بلدان تلك المنطقة في هذا المجال.

٥٨ - وأردف قائلا إن آسيا تشهد تحولات اقتصادية هامة. ففي الصين، والهند، وغيرهما من جمهوريات جنوب شرق آسيا يجري تنفيذ خطط لتحرير الاقتصاد وانفتاحه على التجارة الدولية، مما يفسح المجال أمام البلدان العربية لتنويع اقتصاداتها وتوسيع أسواقها.

٥٩ - ومضى قائلا إن حالة التنمية الاقتصادية عموما تبعث على التشجيع، رغم أن الحالة تختلف من بلد إلى آخر. فقد شهد عقد التسعينات تغيرا في معدل التنمية الاقتصادية الذي يمكن أن يحدث آثارا إيجابية على الطلب على النفط والمنتجات المشتقة منه وأن يفضي إلى تنمية أكبر كثيرا لاقتصادات البلدان النامية، والصين، والهند، وغيرهما من بلدان جنوب شرق آسيا، والبلدان المصدرة للنفط. بيد أن اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية تشهد ركودا ولا تحقق سوى معدلات تنمية جد منخفضة. وثمة اتجاه واضح نحو التجمع الإقليمي، لا سيما بين البلدان الصناعية، وهو ما يمكن أن يفضي إلى فرض قيود في المستقبل، حيث أن هذه التجمعات لا تضع حدودا لما تفرضه من حواجز حمائية. كما تشكل هذه التغيرات تحديات للبلدان النامية والبلدان المنتجة للنفط، يتمثل الجزء الأكبر منها في فهم الأنسب للعالم من حيث حماية البيئة فيما يتعلق بالسياسات التي وضعتها البلدان المصدرة للنفط.

٦٠ - وأردف قائلا إن المملكة العربية السعودية ترى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يحدث تحولا اقتصاديا يفضي إلى تحسين سبل الوصول إلى الأسواق الدولية، وتحديد أسعار المنتجات الأساسية، وإنشاء الهياكل الأساسية التكنولوجية. وهي ترغب أيضا في وجود مناخ يفضي إلى التنمية الاقتصادية على الصعيد العالمي.

٦١ - واستطرد قائلا إن التنمية المستدامة هي الهدف الأساسي للبشرية وهي على أعتاب القرن الحادي والعشرين، ولتحقيقها ينبغي تحرير الاقتصادات، وإزالة الحواجز الجمركية، وإلغاء التدابير الحمائية والتمييزية.

٦٢ - وفيما يتعلق بمشكلة الدين الخارجي، ينبغي للبلدان النامية أن تبذل جهودا جديدة لإنشاء هياكل أساسية من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. وقد دعت المملكة العربية السعودية البلدان الدائنة والمصارف الخاصة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى النظر في إمكانية اتخاذ مبادرات تتيح التوصل إلى حل لمشكلة ديون أقل البلدان نموا.

٦٣ - وفي الختام، قال إنه تجدر الإشارة إلى أن الفجوة التي تفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية آخذة في الاتساع وأن الفوارق الاقتصادية مستمرة في التزايد. وأضاف أن الحوار بين الشمال والجنوب قد انهار. وهناك المزيد من الحواجز التي تمنع البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق الدولية. وقال إن البلدان الصناعية أنشأت تحالفات اقتصادية وتمارس التمييز ضد البلدان النامية.

٦٤ - **السيد أوادا** (اليابان): قال إن وفده اقترح في العام الماضي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور هام في الاقتصاد العالمي الحديث باتخاذ نهج جديد مبتكر لمشكلة التنمية في البيئة الدولية الجديدة التي نشأت في عصر ما بعد الحرب الباردة. ورأى أن الفرصة قد حانت لأن يوضع ويطبق بجدية النهج الجديد الذي سماه "الاستراتيجية الإنمائية الجديدة". ويجب أن تستند الاستراتيجية الجديدة إلى الفلسفة الجديدة القائلة بالشراكة

العالمية، والاعتراف بوضوح بكرامة الكيانات النامية، وتشكيل الإطار اللازم لتوجيه جهود المجتمع الدولي نحو المشكلة الحقيقية للتنمية، بالتعاون مع العالم النامي.

٦٥ - واستطرد قائلا إنه خلال العام الأخير اعتمد بتوافق الآراء "خطة للتنمية"، الذي يضم جميع العناصر المتصلة بالتنمية. ورغم أنه يمثل معلما هاما ضمن الجهود المبذولة لوضع استراتيجية إنمائية جديدة، فمن الضروري أن يبحث جميع المشاركين في العملية الإنمائية عن نهج مشترك لتطبيق ذلك البرنامج.

٦٦ - وأردف قائلا إنه ينبغي، عند وضع استراتيجية إنمائية، أن يكون الهدف هو وصول البلدان إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي. وسوف يشكل ذلك انتصارا هاما للعالم ككل، حيث سيحقق الإدماج الكامل للبلدان النامية في النظام الاقتصادي العالمي فوائد جمة للجميع. وفي مقابل ذلك، فإنه في حالة تعذر حل هذه المشكلة الخطيرة، سيحفل العالم في القرن الحادي والعشرين بما ينجم عن الفقر من عداوات وسخط وفوضى اجتماعية. وسيصبح المصير المشترك للبشرية في كفة الميزان.

٦٧ - وأضاف قائلا إن اليابان تقترح أن تنهج هذه الاستراتيجية نهجا شاملا ونهجا فرديا، على السواء. إذ يجب أن تنهج استراتيجية التنمية نهجا شاملا، لأنها لا تتعلق بمجرد مسألة المساعدة الإنمائية الرسمية، بل وبالاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة وتيسير الوصول إلى الأسواق أيضا. ومع ذلك، تكتسب نفس القدر من الأهمية مسائل الهياكل الأساسية الاجتماعية الاقتصادية، سواء من حيث الجوانب المادية، التي من قبيل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات النقل أو جوانب أخرى، مثل بناء القدرات البشرية من خلال التعليم والرعاية الصحية وإنشاء المؤسسات والحكم الصالح. وسيكون من الضروري تحقيق تكامل بين هذه العناصر كافة لاعتماد نهج انفرادي يتواءم مع الظروف المعينة لكل بلد.

٦٨ - واستطرد قائلا إنه ما لم يشارك المجتمع الدولي كله، بما فيه البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، ستحدث الاستراتيجية الجديدة للتنمية مجرد آثار ضئيلة. ومنذ عام ١٩٩٣ تحاول اليابان تعزيز هذا المفهوم لدى المجتمع الدولي، وهي ترى أن هناك توافق آراء ينشأ الآن لدى مجتمع المانحين في العالم المتقدم، وعلى سبيل المثال باعتماد الإعلان الوزاري الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي في عام ١٩٩٦، وإدراجه في الإعلان الصادر عن اجتماع قمة مجموعة الدول السبع في السنة نفسها وكذلك تأكيده في دينفر في عام ١٩٩٧. كما جرى التسليم بالحاجة إلى هذه الاستراتيجية في اجتماع القمة المشترك بين اليابان ومنتدى جنوب المحيط الهادئ، الذي عقد في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ في طوكيو. بيد أنه لكي تصبح هذه الاستراتيجية قابلة للتطبيق يجب أن تحظى بقبول عالمي حقيقي، ولذا، يرى وفد اليابان أنه لا بد للأمم المتحدة، بوصفها الجهاز السياسي العالمي الوحيد، أن تضطلع بمهمة قيادية في هذا الجهد.

٦٩ - وأضاف قائلا إنه في إطار المبادرات التي قامت بها اليابان بالمشاركة مع بلدان أخرى بدأت هذه الاستراتيجية الإنمائية الجديدة في التجسد ودخول مرحلة التطبيق. ومع ذلك، فإن أكثر خطط اليابان طموحا لتجربة مدى صلاحية هذه الاستراتيجية هي عقد مؤتمر طوكيو الدولي الثاني للتنمية في أفريقيا. فقد أكد وفد اليابان، في السنوات الأخيرة، الأهمية التي تكتسبها تنمية أفريقيا في تطبيق هذه الاستراتيجية الجديدة للتنمية.

ومن ثم، فإن مؤتمر طوكيو الدولي الثاني، الذي يجرى تنظيمه بالتعاون مع الأمم المتحدة والتحالف العالمي من أجل أفريقيا، يمثل محاولة لتطبيق الاستراتيجية المذكورة في تربة أفريقيا. والقصد من عقد المؤتمر هو تحديد ما تحقق وما لم يتحقق منذ عقد المؤتمر الأول في عام ١٩٩٣ ودراسة الطرائق الملموسة لتطبيق الاستراتيجية الإنمائية الجديدة في ظل الظروف الحقيقية لكل بلد أفريقي، المتباينة من بلد لآخر. وبهذه الطريقة، سيوجه مؤتمر طوكيو الثاني نحو اعتماد تدابير حقيقية وسينظر في اعتماد برنامج للعمل.

٧٠ - وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، قال إن اليابان تسلم بأنه قد تطور كثيرا في السنوات الأخيرة. وفي الواقع، فإن هذا النهج الأقاليمي، الذي يؤكد على التضامن بين البلدان النامية، لم يعد مجرد شكل للتعاون بين مناطق مختلفة تشارك فيه البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء. فهذا الشكل من التعاون يمكن أن يؤدي دورا جد فعال في تعزيز التنمية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، نظمت حكومة اليابان، بالمشاركة مع حكومة تايلند والأمم المتحدة والتحالف العالمي من أجل أفريقيا، المنتدى الثاني لآسيا وأفريقيا، ببانكوك في حزيران/يونيه ١٩٩٧، في إطار الإعداد لمؤتمر طوكيو الثاني.

٧١ - وأردف قائلا إن هذا الشكل الثلاثي الجديد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب كان أيضا واحدة من المسائل المحورية التي درست في مؤتمر أوكيناوا للتنمية. وحكومة اليابان على استعداد لمواصلة تعزيز مثل هذا التعاون بخطط للمساعدة الثنائية وبمساهمات مالية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها في هذا المجال. وتعتقد اليابان اعتقادا راسخا بأنه لا بد لهذا التعاون الثلاثي فيما بين بلدان الجنوب أن يأخذ مكانه بين المسائل الإنمائية الأساسية، وخصوصا داخل الأمم المتحدة.

٧٢ - وأضاف أن مفتاح النجاح لهذه الاستراتيجية الإنمائية الجديدة يكمن في وضعها موضع التجربة في البلدان النامية نفسها، حيث إنها قد طـُبقت في عدة بلدان، في إطار برنامج تجريبي. وتتلقى الكثير من هذه البلدان معونة ثنائية من حكومة اليابان. ويمكن أن يلاحظ في كثير من البلدان، وبعضها في أفريقيا، حدوث تقدم يدل بقوة على أنها تسير سيرا حسنا.

٧٣ - وشدد المتكلم على أن نجاح الجهود المبذولة لصالح التنمية يعتمد على قيام كل حكومة وطنية باتخاذ زمام المبادرة لصوغ استراتيجيتها الذاتية، على أساس مدى إدراكها لأهمية الملكية. ويجب على مجتمع المانحين، بأجمعه، أن يقدم دعما منسقا تنسيقا تاما، بروح الشراكة الأصيلة.

٧٤ - وفيما يتعلق بدور الأجهزة التنفيذية، قال إن وفد اليابان يرى أن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأجل التنمية يجب أن تعزز معنى الملكية والشراكة. ويجب على الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة أن تعزز أعمالها على الصعيد الميداني. ويجب أن تولى أهمية، في إطار الأنشطة التنفيذية، لمسألة بناء القدرات، التي ستسهم في تعزيز معنى الملكية. وفي هذا الصدد، يكتسب التنسيق والتعاون بين الوكالات أهمية جد كبيرة. وأضاف أن اليابان ترحب بتضمين الأمين العام مقترحاته الإصلاحية مفهوم إعادة استثمار الوفورات الناتجة عن الإصلاح في برامج التنمية، وهو المفهوم الذي كانت اليابان قد عرضته في اجتماع قمة الدول الصناعية السبع، الذي عقد في ليون.

٧٥ - واستطرد قائلا إن اقتراح الاحتفال بالسنة الدولية للمتطوعين يحقق أربعة أهداف. ففي المقام الأول، سيكون من شأن تخصيص سنة ٢٠٠١ لتكون السنة الدولية للمتطوعين تشجيع المتطوعين في شتى أنحاء العالم. والهدف الثاني هو تيسير أنشطة المتطوعين بتهيئة الظروف الملائمة لعملهم. والهدف الثالث هو تيسير الربط بين المتطوعين بتكثيف تبادل المعلومات. ويتمثل الهدف الأخير في خلق ثقافة سياسية جديدة يتم في إطارها تعزيز أنشطة المتطوعين، فيما يتصل بالمشتركين ومجالات النشاط على حد سواء.

٧٦ - وفيما يتعلق بمسألة حماية البيئة، قال إن العامل الحاسم الذي يجب على المجتمع الدولي معالجته هو مسألة التغير المناخي في إطار تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وفي هذا الصدد، أضاف أنه سيكون من الأهمية الحيوية التوصل إلى اتفاق في الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المقرر عقده في كيوتو في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٧ الذي تتمثل مهمته الأساسية في اعتماد اتفاق دولي يلزم المجتمع الدولي بمنع الاحترار الكوني في القرن القادم. وترى اليابان أن الاتفاق المذكور يجب أن يقوم على أساس أهداف ملزمة قانونا، ومعقولة، وواقعية، ومنصفة لتقليل غازات الدفيئة. وتوجه اليابان، بوصفها البلد المضيف لهذا المؤتمر، نداء إلى جميع البلدان المشتركة فيه لكي تتعاون بالكامل على التوصل خلاله إلى نتائج إيجابية.

٧٧ - **السيد بريندرغاست** (جامايكا): قال متحدثا بالنيابة عن ١٤ عضوا من أعضاء الجماعة الكاريبية، والأعضاء كذلك في الأمم المتحدة (أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسورينام، وغرينادا، وغيانا، وهايتي، وبلده) إنها تؤيد البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين في الجلسة الثالثة.

٧٨ - وأضاف قائلا إن العولمة قد بزغت بوصفها الموضوع الاقتصادي المهيمن في هذا العقد. وتنعكس الاتجاهات والتطورات الأخيرة في الاقتصاد الدولي في تحرير نظام التجارة العالمي وفي النمو القوي في التجارة العالمية. ويسمح ذلك كله، مقترنا بتكنولوجيا الاتصالات، بحركة سريعة لرؤوس الأموال على نطاق واسع. ومما لا جدال فيه أن ذلك أتاح الفرص أمام البلدان النامية لكي تسرع من معدلات تنميتها. ومع ذلك، فإن مما لا يمكن نكرانه هو أن تلك العملية أدت في الاقتصاد العالمي إلى ظهور رابحين وخاسرين. ويعتبر عدد الرابحين قليل وماضٍ في التقلص، بينما يتزايد عدد الخاسرين. وفي الوقت الذي تُغير فيه العولمة قواعد اللعبة للمشتركين، فإنها تقوم بتهميش تلك البلدان التي لم تتمكن من التنافس على الصعيد العالمي. وأكد أن حصة الـ ٢٠ في المائة من أفقر سكان العالم تتناقص باطراد من الدخل العالمي، ووفقا للتقرير العالمي للتنمية البشرية لعام ١٩٩٧، فلا تزال نسبة تلك الحصة ١,١ في المائة، حيث انخفضت من ١,٤ في عام ١٩٩١.

٧٩ - واسترسل قائلا إن العقبة الكبيرة التي تحول دون أن تجني البلدان النامية فوائد العولمة تتمثل في مشكلة الدين وخدمة الدين. فالكثير من البلدان النامية، مثل تلك الواقعة في منطقة الجماعة الكاريبية، تواصل الوفاء بالتزاماتها على الرغم من التكاليف الاجتماعية والاقتصادية الباهظة. ولم تؤد المبادرات العديدة المتخذة فيما يتعلق بسداد الدين الخارجي إلى إلغاء الدين الباهظ بعد، الذي يستمر في إثقال كاهل بلدان كثيرة ويعوق الاستثمار والنمو فيها.

٨٠ - واستطرد قائلا إن بلدانا نامية صغيرة، مثل أعضاء الجماعة الكاريبية، تعتبر أن التحرر والعولمة بشكليهما الحالي لم يظهرا إمكانية مراعاة المصالح الحقيقية أو الإمكانات العملية للدول الصغيرة أو الرغبة في ذلك. ولم تكشف القرارات التي اتخذتها مؤخرا منظمة التجارة العالمية عن هشاشة الاقتصادات الصغيرة فحسب، بل تبين أيضا عدم الاكتراث ببقائها.

٨١ - وأردف قائلا إن مسألة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية لا تشتمل على تغير المناخ والكوارث الطبيعية فحسب، بل إنها تهتم بالوجود الحقيقي لمجموعة خاصة من الدول، مما يستلزم بالتالي إيجاد شراكات فعالة بين الشعوب والحكومات وبين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. لذلك، تتطلع بلدان الجماعة الكاريبية لانعقاد دورة خاصة لمدة يومين لاستعراض أعمال المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك في عام ١٩٩٩، والتي يرجى منها أن تسفر عن نتائج محددة وعملية تعزز من الالتزام السياسي الضروري إزاء العملية.

٨٢ - وأشار إلى أنه من المحتمل أن تشعر الجزر الصغيرة والدول الساحلية المنخفضة بطريقة أكثر مباشرة بتأثيرات الاحترار العالمي، مثل تلك الدول الواقعة في منطقة البحر الكاريبي. ولا تقتصر تلك التأثيرات على البيئة، إنما تعرض بشدة إمكانية قيام تلك الدول بتحقيق التنمية المستدامة للخطر، لذلك قال إنه يعلق أهمية خاصة على وضع مؤشر للهشاشة.

٨٣ - وأكد أنه من المهم ضمان نتيجة إيجابية للدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، التي ستعقد في كيوتو، حيث يؤمل أن يتوصل المجتمع الدولي إلى التزام قوي بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. ومضى قائلا إنه ليس بمقدور المجتمع الدولي تحمل الاستمرار في تعريض الدول للخطر، التي من المحتمل أن تزول إذا لم يُصحح الاتجاه الحالي.

٨٤ - وأردف قائلا إن الفقر لا يزال يعتبر أحد العوائق الكبيرة التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة. ووفقا لتقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٧ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن أكثر من ربع سكان العالم النامي لا يزال يعيش في فقر. والأطفال فيه يعتبرون فئة شديد الضعف. إذ أن ما يقارب ١٦٠ مليونا يعانون من سوء التغذية إما الخفيف أو الخطير، والنساء فقيرات على نحو غير متكافئ: حيث يتوفى نصف مليون منهن كل عام أثناء الولادة، وذلك بمعدل يفوق بكثير مثيله في البلدان الصناعية. وأشارت إلى أن معدل الفقر يبعث على الانزعاج، ولا يمكن القضاء عليه إلا بالتزام صارم من شأنه أن يحقق تنمية مستدامة حقيقية.

٨٥ - ومضى قائلا إن الجماعية الكاريبية تعلق أهمية كبرى على تنمية الموارد البشرية. وتؤيد تأييدا تاما تأكيد ممثل ماليزيا في الجلسة الرابعة على أن الاستثمار في رأس المال البشري هو استثمار من أجل المستقبل. لذلك تعتبره بلدان الجماعة الكاريبية هاما من أجل التركيز على تهيئة الظروف الضرورية لتحقيق التنمية الأوفى للقدرات الكامنة لكل شخص دون اعتبار لنوع الجنس؛ وخلق ثقافة لتنظيم المشاريع؛ وإدارة البيئة وحمايتها، واعتبار البحث والتطوير أسلوب حياة ووسيلة لتحسين الإنتاج؛ وتحسين القدرة التنافسية للصناعات التي تقوم عليها اقتصادات بلدان الجماعة.

٨٦ - ومضى قائلا إنه يتعين على الأمم المتحدة مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان لتطوير الموارد البشرية ولبناء القدرات في تلك المجالات. وقال في الختام إنه لا يسعه إلا أن يغالي في التأكيد على أهمية تقرير الأمين العام المعنون "خطة للتنمية" وأهمية تنفيذ توصياته.

٨٧ - **السيد هيتيش** (سلوفاكيا): قال إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يواجه المشاكل الجديدة الناجمة عن عولمة الاقتصاد، مثل أوجه الخلل الاقتصادي التي تهدد الاستقرار الدولي، والتنمية المستدامة وجهود التكامل الاقتصادي من ناحية، والتجزئة السياسية واستمرار عدم المساواة بين الجنسين من ناحية أخرى. وأشار إلى أن الأمم المتحدة تشكل المحفل الملائم لاعتماد طريقة مشتركة للعمل من أجل تعبئة الطاقة اللازمة ووسائل تنفيذها.

٨٨ - وأضاف قائلا إن سلوفاكيا تقدر جهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام لترشيد أنشطة الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ولتحسين تنسيقها ومن ثم فاعليتها. ويعد إدماج ثلاث إدارات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الخطوة الأكثر إيجابية في هذا الصدد. ومن التدابير الهامة الأخرى تشكيل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية، وإدماج كافة برامج الأمم المتحدة للتنمية في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإيجاد مكتب لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وأكد أن مشاركة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في أعمال اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية من شأنها أن تجعل في الإمكان تحسين التنسيق في مجالات التنمية والبيئة والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا. وقال إن وفده يتوقع من الأمين العام أن يقدم المزيد من التوصيات كنتيجة لقيام كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد بإعادة النظر بصورة مشتركة في الأنشطة في مجال الاقتصاد الكلي بهدف تحسين تعاونهما وترشيد أنشطتهما.

٨٩ - وقال إنه يرى في الوقت ذاته أنه من الضروري إعادة النظر في دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما ورد في الميثاق، وذلك بغية تقوية دوره التنسيقي والإداري، وكذلك دوره في الحوار بشأن التنسيق الاقتصادي الكلي والسياسي.

٩٠ - واستطرد قائلا إن سلوفاكيا، التي تشترك بنشاط في المنظمات الدولية المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، تقدر الدور الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وتعتقد أن استكمال إصلاح اللجنة بنجاح إنما يشير إلى كل من الطريقة التي يتعين اتباعها لإصلاح العناصر الاقتصادية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة وإلى إثبات إمكانية الدول الأعضاء للتوصل إلى توافق للآراء بشأن مسألة إصلاح منظومة الأمم المتحدة. وقال إن وفده سيؤيد إصلاح اللجنة، وفقا للوثائق التي اعتمدت، وتحديدا الإعلان المتعلق بتعزيز التعاون الاقتصادي في أوروبا وخطة العمل، اللذين يحددان الأولوية والاتجاهات الاستراتيجية لأنشطة اللجنة في المستقبل.

٩١ - واسترسل قائلا إن إصلاح الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الإقليمية ينبغي أن يؤدي إلى مزيد من الترشيد والتضامن، وينبغي أن يكون هناك، من المنظور الأوروبي، تبادلا للمعلومات أكثر انتظاما بين اللجنة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واللجنة الأوروبية، ومجلس أوروبا، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في التقسيم اللازم للعمل، وخاصة في مجال المعايير وتقديم المساعدة التقنية.

٩٢ - وأوضح أن سلوفاكيا تشارك بجدية في عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبأنها أصبحت عضوا في المجلس التنفيذي منذ عام ١٩٩٣. ولقد افتتح في حزيران/يونيه ١٩٩٧ المركز الإقليمي لوسط وشرق أوروبا في براتيسلافا، لتوسيع إمكانيات مشاركة سلوفاكيا على نحو أكثر جدية في أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية وذلك ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقال إن وفده يعتقد في أن تنسيق أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن طريق إنشاء مجموعة يرأسها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من شأنه كذلك أن يضمن التنسيق على الصعيد الوطني، ويعتبر خطوة مناسبة وضرورية. ومن شأن ذلك أن يزيد في شفافية تدفقات المساعدة الفردية للبلد وأن يساهم في التحضير لتقديم مساعدة الخبراء التي تقدمها سلوفاكيا. وأضاف قائلا إن فكرة إنشاء "دار للأمم المتحدة" على الصعيد الوطني، يرأسه منسق مقيم معتمد من الدولة، من شأنه أن يساهم أكثر في تحسين أداء الأمم المتحدة ومهمتها ورؤيتها.

٩٣ - وأردف قائلا إن سلوفاكيا تنوي أن تقيم علاقات تعاون على مستوى أعلى مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وذلك بغية إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص في سلوفاكيا للمشاركة في تمويل المشاريع التي ترعاها الحكومة بالاشتراك مع اليونيدو. ويعتقد وفده أن عملية الإصلاح الديناميكية التي شرع فيها الأمين العام منذ توليه مهام منصبه ستؤدي إلى اعتماد تدابير إيجابية ملموسة تهدف إلى تحسين أداء اليونيدو وشفافيتها وفعاليتها، وهو هدف يمكن للدول الأعضاء المساهمة فيه عن طريق اتخاذ القرارات المناسبة في المؤتمر العام المقرر أن يعقد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

٩٤ - وتابع كلمته قائلا إن دعم التنمية المستدامة في إطار البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية يمثل نهجا متكاملا ونظاميا، ويعتبر أفضل أداة لتحقيق التنمية المستدامة في كافة البلدان. ولا يمكن توقع اتخاذ قرارات تتعلق بالبيئة والمستوطنات البشرية والتنمية المستدامة قبل انعقاد الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. واختتم قائلا إنه في الوقت ذاته ينتظر بفارغ الصبر أن تؤدي المقترحات المتعلقة بتدابير إصلاح أخرى إلى تنسيق أفضل للأنشطة في ذلك المجال، وكذلك إلى استخدام للموارد المالية المتاحة على نحو أكثر فعالية.

٩٥ - **السيد لاكانلال** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية): نوه بموضوع إصلاح اليونيدو وأشار إلى أنه عندما أعلن ثلاثة من أكبر أعضائها المساهمين عن خطتهم للانسحاب من المنظمة في السنة الماضية، وغادرها أكبر مساهميها بعد عام، ثار قلق جدي بشأن قابلية اليونيدو للبقاء. وقال إنه على الرغم من اعتقاد البعض بأن اليونيدو على وشك الإلغاء على مراحل أو أن تدمج مع منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة يبدو الوضع الراهن مختلفا تماما حيث قدمت حكومة الدانمرك في نيسان/أبريل ١٩٩٧ تقييما مستقلا عن إصلاحات اليونيدو وخلصت فيه إلى عدم وجود مبرر لإلغاء اليونيدو على أساس أن خدماتها لم تعد لازمة ومطلوبة. وأشار إلى أنه على نقيض ذلك هناك حاجة أكيدة لجهة حيادية ومستقلة تقدم خدمات متكاملة لدعم التنمية الصناعية والتعاون الصناعي الدولي. وتابع كلمته قائلا إن الدراسة أشارت إلى تخفيض اليونيدو لميزانيتها بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦ بنسبة ٢٥ في المائة وموظفيها بنسبة ٣٦ في المائة، وانخفضت التكاليف الإدارية والتنفيذية لأنشطتها للتعاون التقني إلى ١٤,٥ في المائة، بينما زادت في الفترة ذاتها المشاريع التي تمت الموافقة على تنفيذها بتمويل مضمون إلى نسبة ٤٠ في المائة.

٩٦ - واستطرد قائلا إن اليونيدو اتخذت خطوة رئيسية أخرى ضمن برنامجها الجاري للإصلاح والتجديد، عندما اعتمد مجلس التنمية الصناعية في حزيران/يونيه ١٩٩٧ خطة أعمال جديدة صممت لرسم دور جديد للمنظمة يستند إلى مزاياها النسبية. وسيكون لليونيدو، ضمن إطار هذه الخطة، أولويات أقل، وستتركز أنشطتها على موضوعين هامين: تعزيز الإمكانات الصناعية، وتنمية صناعية مستدامة أنظف. وسوف تركز على توفير الخدمات لأقل البلدان نموا، خاصة في أفريقيا، التي تعتبرها أولويتها الجغرافية؛ وستدعم تطوير الصناعات الزراعية، وتعتبرها أولويتها القطاعية؛ وتعزز نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تعتبرها أولويتها الموضوعية.

٩٧ - ومضى قائلا إنه من المحتمل أن يتضاءل عدد الموظفين وينخفض حجم الميزانية في اليونيدو في عام ١٩٩٨ إلى أكثر من نصف حجميهما لعام ١٩٩٣ بقليل. وسيجري تنظيم اليونيدو في ثلاث شعب عوضا عن الست شعب الحالية، أو الثماني التي كانت قائمة في عام ١٩٩٣. وأشار إلى أن حكومة المملكة المتحدة قد أعلنت في حزيران/يونيه، إثر إقرارها بالاصلاحات التي تمر بها اليونيدو، استمرار عضويتها في المنظمة، وهو القرار الذي تلقته بحرارة مجموعة الـ ٧٧ ودول أخرى. كما أعلنت ألمانيا أيضا عن قرارها الذي لا يزال معلقا ريثما تنظر الحكومة فيه في نهاية عام ١٩٩٧.

٩٨ - واسترسل قائلا إن الأمين العام اقترح، في غضون ذلك، وضمن المجموعة الثانية لمقترحات الإصلاح، أن يشكل نقل الطاقة والتكنولوجيا من الدولة إلى المؤسسات الخاصة جزءا من ولاية اليونيدو، بعد إعادة تشكيلها وانعاشها، وأشار إلى استعداده لاستخدام مساعيه الحميدة لمعالجة مسألة مستقبل اليونيدو لتوسيع نطاق إصلاحاتها وتطوير ولايتها.

٩٩ - وقال إن وزراء خارجية دول مجموعة الـ ٧٧ قد أكدوا في الاجتماع الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، على الضرورة الملحة لتعزيز التصنيع والتأكيد على دور اليونيدو كوكالة متخصصة مستقلة تتمتع بدور تنسيقي مركزي داخل منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية الصناعية، وأكدوا من جديد على التزامهم بتعزيز اليونيدو وتقديم الدعم لها.

١٠٠ - وأردف قائلا إن سلسلة الأحداث هذه قد ساعدت على إيجاد دلائل أكثر إيجابية بالنسبة لمستقبل المنظمة، مما أدى بوضوح إلى تحسين التوقعات بالنسبة للمستقبل. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أوصى مجلس التنمية الصناعية بتعيين السيد كارلوس أ. مغارينوس من الأرجنتين كمدير عام جديد لفترة مدتها أربع سنوات، على أن يصدق على ذلك في المؤتمر العام لليونيدو. واختتم قائلا إن التغييرات الجوهرية التي تحدث لليونيدو من شأنها أن تعيد تشكيل المنظمة بحيث تصبح أداة التنمية الصناعية للدول النامية أكثر تماسكا وفعالية من حيث التكلفة وأكثر استجابة.

١٠١ - **السيد نوفروسوف** (أذربيجان): قال إن الأحداث التي يشهدها العقد الأخير من القرن العشرين لم تؤثر في كبار الفرقاء، مثل الدول والحكومات والمنظمات الدولية والمنشآت عبر الوطنية فحسب، بل سيكون لها أيضا أثر هام على مصير كل كائن بشري.

١٠٢ - وأضاف قائلا إنه دار، على مدى الثلاثين سنة الماضية، نقاش كثير عن العلاقات المتشابكة والاتهامات المتبادلة بين ما يسمى بالبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولا ينبغي لنهج المشاقة هذا أن يستمر كثيرا، لأن التاريخ ذاته قد أثبت مدى الصلة القائمة بين هاتين الفئتين. ففي وجه الاضطراب الذي ولّده التفتت المفاجئ لبلد هو "أكثر من متقدم النمو" إلى ١٥ بلدا مستقلا، ذات مستويات اقتصادية وسياسية وثقافية مختلفة جدا، ابتدعت فئة جديدة، وهي فئة البلدان "التي تمر بمرحلة انتقالية". والسؤال الذي لم يجب عليه، هو إلى أين ستؤدي تلك التغييرات؟

١٠٣ - وقال إن الجدل قد تواصل حول العوامل التي تحدد عملية التنمية في العالم الحديث. ودون أي شك فإن المساعدة الدولية، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، قد أدت دورا غاية في الأهمية في تحديد الاستراتيجيات الإنمائية للعديد من البلدان، ولكن ذلك العامل لم يكن بالضرورة أهم العوامل، نظرا لوجوب أخذ العوامل الأخرى، مثل السلام، في الاعتبار. وأضاف أن بلده مدرك تماما الثمن المرتفع للحرب عندما يقاس بعدد الضحايا في الأرواح البشرية، وفقدان الأراضي وتدمير الملاجئ. ومنذ عام ١٩٨٨، أودى الاعتداء الأرمني على أذربيجان بحياة ٠٠٠ ٣٠ شخص وأدى إلى احتلال ٢٠ في المائة من أكثر أراضيها خصبا. وأخرج أكثر من مليون شخص، أي ١٥ في المائة من مجموع السكان، من ديارهم نتيجة الزحف الأرمني ودمرت مئات المدن والقرى تدميرا كاملا. ويعيش زهاء ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ في مخيمات منذ أكثر من أربعة أعوام.

١٠٤ - ومضى قائلا إنه نتيجة للمساعدة الإنسانية الدولية المقدمة من الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية الأخرى وكذلك من الحكومات، تمكنت أذربيجان من الشروع في برنامج مكلف من الاصلاحات الاقتصادية الشاملة والتكييف الهيكلي، رغم أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد حسبما ذكر البنك الدولي قد انخفض من ٧٠٠ ٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة عام ١٩٨٩ إلى ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة عام ١٩٩٥، مما جعل أذربيجان واحدا من أفقر البلدان في العالم. ومن الواضح، دون التقليل من أهمية المساعدة الإنسانية الدولية التي أبقت على مئات الآلاف من السكان على قيد الحياة، أن تلك المساعدة قد استخدمت للتخفيف من ويلات الحرب ولم تستخدم في عملية التنمية.

١٠٥ - واستطرد قائلا إنه كان على قيادة أذربيجان أن تضع وتنفذ استراتيجية قابلة للدوام للانتعاش الاقتصادي تقوم في المقام الأول على الموارد المحلية، سواء البشرية منها أو الطبيعية. ورغم أن هذا البيان قد لا ينسجم مع العقود بملايين متعددة من الدولارات الموقعة في الفترة بين ١٩٩٤ و ١٩٩٧ من جانب حكومة أذربيجان وشركات النفط متعددة الجنسيات الكبرى لاستغلال النفط أمام شاطئ بحر قزوين، إلا أنه من الواضح أن تلك الاستثمارات، التي بلغت ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٦ والتي ستبلغ، حسب بعض التقديرات الأولية، ٠٠٠ ١ مليون دولار عام ١٩٩٧، لا ينبغي اعتبارها هدية أو صدقة؛ ذلك أن هذه العملية هي عملية تجارية، ترسي الدعائم لتحول جذري لأذربيجان. وبين أن استكشاف ترسبات النفط الهائلة في بحر قزوين ليس الهدف النهائي لأذربيجان حكومة وشعبا، نظرا لأن النظم الاقتصادية القائمة على صناعة واحدة تتسم بالهشاشة ولا يمكنها أن تقدم قاعدة للتنمية المستدامة في مجتمع حديث، رغم أن العائدات من صادرات النفط، إذا استخدمت على نحو رشيد، يمكن أن تساعد في إعادة إحياء اقتصاد أذربيجان بأكمله.

١٠٦ - وأردف قائلا إن أذربيجان حكومة وشعبا تعتقد بأن لكل بلد الحق في النمو على نحو مستقل أو بالتعاون الطوعي مع شركاء حسب نمط التنمية الاقتصادية الخاص به. وأعرب في هذا الصدد عن ارتياح حكومته للتعاون

مع الشركات متعددة الجنسيات؛ ذلك أنه من بين ١ ٠٠٠ شركة أجنبية تعمل في البلد، تتاجر أكثر من ٨٠ في المائة منها في منتجات عدا النفط. وأبدى ارتياح حكومته الكامل للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وفي هذا السياق فإن أكبر مشروعين ينفذهما مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في باكو، واللذين يشكلان أهمية قصوى لمستقبل البلد، يستحقان إشارة خاصة. ويتمثل المشروع الأول في إنشاء منطقة تجارية حرة في ثالثة أكبر مدن أذربيجان، وهي سومغيت، التي استقطبت بالفعل اهتمام كبار المستثمرين والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير. والثاني هو برنامج لإعادة بناء المنازل في الأراضي المحررة من الاحتلال الأرمني، التي ستوفر لشعب أذربيجان مئات من وحدات الإسكان الجديدة.

١٠٧ - وأضاف قائلا إن أذربيجان بلد غير ساحلي، وبالتالي، فهو يقر تماما بأهمية العلاقات الطيبة مع جيرانه وشركائه في المنظمات الاقتصادية الإقليمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي، ومجلس التعاون الاقتصادي للبحر الأسود ورابطة الدول المستقلة. وفي هذا الصدد، أعرب عن ثقته في مستقبل زاهر للتعاون الإقليمي واغتنم الفرصة لإعادة تأكيد أنه ينبغي أن يقوم ذلك التعاون على مبادئ المساواة واحترام سيادة كل بلد.

١٠٨ - ومضى قائلا إنه بالرغم من أن أذربيجان لا تزال تمر بفترة اقتصادية صعبة، فقد سبق لها أن تمكنت من كبح التضخم؛ وإن العملة الوطنية، المنات، مستقرة ومانفك سعر صرفها بالدولار يرتفع لفترة تناهز السنتين. كما شهد الناتج المحلي الاجمالي زيادة طفيفة في السنة السابقة، الأمر الذي سيؤول إلى معدل نمو قدره ٤ في المائة عام ١٩٩٧، وإصلاح الأراضي مستمر وزادت سرعة التحول إلى القطاع الخاص.

١٠٩ - وقال إن أذربيجان لا تزال في بداية طريق طويلة وصعبة نحو الرخاء، وهي على استعداد للتعلم من التجربة الايجابية لكل بلد. غير أنه بالرغم من أن التجربة الإنمائية لبعض البلدان تبدو ملائمة لأذربيجان كي تقيمها وتكيفها حسب حالتها الخاصة، فإن ذلك لا يعني أن حكومته ستعتمد بالضرورة جميع النماذج "لطريقة التفكير الإنمائية" التقليدية. وأشار إلى أن حكومته أقامت علاقات وثيقة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير وغيرها من المؤسسات المالية الدولية، إلا أنها، في إطار تلك العلاقات، تتحمل المسؤولية الكاملة للمسائل الهامة كتلك المسائل التي تتعلق بالاقتراض، وهي تقدر تقديرا عاليا جدا المساعدة الإنمائية الرسمية، غير أنها تعتقد أنه ينبغي للحكومات أن تكون القوة الدافعة وراء عملية الإصلاح الاقتصادي الجاري.

١١٠ - وفيما يتصل بإصلاح الأمم المتحدة، قال إن المهام هي التي تحدد عادة الهياكل التنظيمية والاحتياجات المالية، وقد حان الوقت لأن تتولى الأمم المتحدة القيادة العالمية الحقيقية؛ وينبغي لها أن تصبح مقر المشاريع العالمية والمنفذ الحقيقي لها لما لذلك من أثر عميق على التنمية العالمية خلال القرن القادم. ويواجه المجتمع الدولي مهمة صياغة تلك المشاريع وتزويد الأمم المتحدة بولاية واضحة من أجل تنفيذها.

١١١ - **السيدة غاليندو** (كولومبيا): أعربت عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأكدت أهمية تعزيز الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وعملية إصلاح المنظمة، التي ينبغي أن يكون هدفها الرئيسي التعزيز الفعال للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. وقالت إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع، عن طريق موتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، بدور نشط في توجيه سياسة الاقتصاد الكلي حتى تُحل المسائل النقدية والمالية والمسائل التجارية الدولية حلا يلائم البلدان النامية.

١١٢ - وأضافت قائلة إن من المواضيع التي ينبغي دراستها بصورة مشتركة في إطار الأمم المتحدة موضوع تمويل التنمية، وذلك عن طريق تقييم تدفقات رؤوس الأموال العامة والخاصة المتاحة حاليا والمنظورة في الأجل المتوسط مع مقارنتها بالحدود الدنيا لتقديرات الموارد اللازمة لبرامج القضاء على الفقر وبناء الهياكل الأساسية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية.

١١٣ - ومضت قائلة إنه بالنظر إلى أن لتعبئة الموارد المالية أولوية دائمة لدى البلدان النامية، فإنه ينبغي عقد اجتماع قمة لمناقشة الجوانب ذات الصلة بالمسألة فور تحديد المصالح المشتركة للنظام الدولي التي جرى التعبير عنها في المؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينات وفور وضع برنامج واضح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الأمم المتحدة. فذلك سيهيء الفرصة للتحقق من وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها وتوضيح كيفية وفائها بتلك الالتزامات.

١١٤ - واستطردت قائلة إن الأعمال التي أنجزت في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ قد صانت الالتزامات والمباديء التي جرى إقرارها في مؤتمر ريو، ولكنها كشفت النقاب عن الافتقار الى الإرادة السياسية لدى بعض البلدان المتقدمة النمو للوفاء بالتزاماتها البيئية وتعزيز التعاون الدولي. ولما كان الفقر لا يعرف للطبيعة حرمتها، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون الدولي أولويتان حيويتان.

١١٥ - وأردفت قائلة إن الديون الإجمالية للبلدان النامية لا تزال تتزايد، وهذا هو السبب الذي دفع حكومتها إلى التأكيد، في إطار مجموعة الـ ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز، على أنه يجب إحراز تقدم في السعي للتوصل إلى حلول ملموسة. ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي ينبغي تطبيقها استنادا إلى شروط أقل صرامة، قد تصادف مشاكل في التمويل بسبب رفض البلدان المتقدمة النمو منح موارد كافية لصناديق المعونة ذات الصلة.

١١٦ - واسترسلت قائلة إن الديون المتعددة الأطراف تشكل هي الأخرى مشكلة خطيرة وعبئا على كاهل اقتصادات كثير من البلدان الفقيرة، لا سيما البلدان الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى. وسيكون لاتباع نهج شامل في التصدي للديون الثنائية والمتعددة الأطراف فرصة أفضل للنجاح في التقليل الفعلي لنطاق المشكلة إلى مستويات مقدور عليها. كما أن من المهم تبسيط أسلوب التصدي لمشكلة الديون عن طريق إحراز تقدم على الجبهة السياسية في البلدان الدائنة والبلدان المدينة. ويلزم أيضا أن يكون تخفيف عبء الديون مصحوبا بمناخ اقتصادي ملائم يشمل إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق وتثبيت أسعار السلع الأساسية وتهيئة ظروف يُعتد بها على صعيد الاقتصاد الكلي.

١١٧ - وتابعت كلامها قائلة إن عام ١٩٩٨ سيواكب حلول الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") والنظام التجاري المتعدد الأطراف. ولذا فإن من المهم تأكيد أهمية التقدم الذي أحرزته منظمة التجارة العالمية في صورة خطة العمل الشاملة والمتكاملة لصالح أقل البلدان نموا

التي تم إقرارها في سنغافورة، وتشكل استجابة قيِّمة لمطالبة البلدان النامية بالمشاركة المتوازنة في النظام التجاري الدولي. وتقوم منظمة التجارة العالمية وموتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية، لتحقيق ذات الهدف مع الذهاب إلى ما هو أبعد من الجهود المشتركة لتقديم المساعدة التقنية لتعزيز السياسات التجارية الوطنية، بالتحضير لعقد اجتماع رفيع المستوى لأقل البلدان نموا بهدف صياغة نهج متكامل. وأنهت كلامها بالقول إن الفلسفة التي يجب أن يستلهمها هذا المشروع وغيره من المشاريع الرامية إلى إيجاد نظام عادل قوامه المشاركة الحقيقية يمكن التعبير عنها بكلمة واحدة هي: التضامن.

١١٨ - **السيدة ثونياني** (ملاوي): أعربت عن تأييد وفدها للآراء التي أبداها رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين وقالت إن ملاوي يساورها القلق إزاء انخفاض المنقول الصافي من تدفقات الموارد بالقيم الدولارية الحالية، رغم زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة. كما ظل توزيع التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية يتسم بدرجة عالية من عدم التوازن، مما جعل النمو السريع في الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل مزية متزايدة لجميع البلدان النامية.

١١٩ - وأضافت قائلة إن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تعتبر المصدر الرئيسي للموارد الخارجية، وإن وفدها يلاحظ مع القلق أن المبلغ الذي تسهم به البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والذي انخفض أصلا في عام ١٩٩٥ بنسبة ٩ في المائة، قد انخفض مرة أخرى في عام ١٩٩٦ بنسبة ٤ في المائة بالأسعار الحقيقية. ورغم ذلك الاتجاه الباعث على القلق، فإنه ينبغي الإشادة بالدانمرك والسويد والنرويج وهولندا التي تجاوزت، كعهدها في سنوات سابقة، النسبة المستهدفة من الناتج القومي الإجمالي وهي ٠,٧ في المائة.

١٢٠ - ومضت قائلة إن ملاوي التي، كغيرها من كثير من البلدان النامية، تتضرر بشكل بالغ بمشكلة الديون الخارجية، تود الإعراب عن تقديرها لجهود نادي باريس لتخفيف عبء الديون كما يشجعها تركيز النادي المتزايد على مشاكل البلدان المنخفضة الدخل. وتشيد ملاوي أيضا بمؤسسات بريتون وودز لما قامت به في نيسان/أبريل ١٩٩٦ من عرض مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كجزء من الاستراتيجية الدولية للديون. بيد أنها تلاحظ مع القلق أن مجموع ما جرى التعهد بالتبرع به للصناديق الاستئمانية التي أنشأها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لا يكفي لتلبية الاحتياجات المتوقعة. ولذا فإن وفدها يحث المجتمع الدولي على تكثيف جهوده لإيجاد حل دائم لمشاكل الديون الأفريقية.

١٢١ - وتابعت كلامها قائلة إن المجتمع الدولي قد أكد من جديد أن برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا هو الأساس لاستمرار التعاون بين أقل البلدان نموا والبلدان المتقدمة النمو. وتلاحظ ملاوي مع الارتياح أن بلدانا عديدة من أقل البلدان نموا قد أخذت بسياسات إصلاحية واسعة النطاق واتخذت تدابير للتكيف الهيكلي والقطاعي. ومن الأمور المشجعة أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لتلك البلدان قد بلغ متوسطها ٤,٧ في المائة في عام ١٩٩٦ وأن الناتج الفردي فيها قد زاد للسنة الثانية على التوالي. ورغم تحسن اقتصادات تلك البلدان، فإن الفقر لا يزال سائدا فيها كما تعاني أغلبية سكانها من انخفاض معدل استيعاب السُعرات الحرارية، وزيادة الوفيات، وعودة ظهور الأمراض وتفشيها، وانخفاض معدل القيد بالمدارس. كما تراجعت معدلات التبادل التجاري بالمقايضة وقُيِّدت إمكانية وصولها إلى الأسواق.

١٢٢ - واستطردت قائلة إن الدورة التاسعة للأونكتاد التي عقدت في ميدراند بجنوب أفريقيا في عام ١٩٩٦ قد أقرت بمحنة أقل البلدان نموا وبالحاجة إلى كفالة دمجها بصورة فعالة في النظام التجاري الدولي. وقالت إن وفدها يكرر تأكيد دعوة إعلان ميدراند إلى إيلاء عناية خاصة لتهيئة أجواء عامة ملائمة لأقل البلدان نموا.

١٢٣ - وأنهت كلامها بالإعراب عن ترحيب ملاوي بعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وقالت إن بلدها يرى أن أوجه القصور التي ظهرت ينبغي أن تحفز جميع الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها للنهوض بمسؤولياتها المشتركة. كما أعربت عن ترحيب ملاوي باختتام المداولات وما تلاه من إقرار الجمعية العامة للتقرير المتعلق بخطة للتنمية.

١٢٤ - **السيد أولانيان** (منظمة الوحدة الأفريقية): قال إن الاقتصاد العالمي لم يَغْدُ في العقدين الماضيين اقتصادا مُعولما ومتكاملا فحسب، بل لقد طرأ عليه قدر كبير من النمو. وفي نفس الوقت، فإن ذلك النمو لا يزال غير متكافيء ولا يزال من الصعب إيجاد حلول حقيقية ودائمة لمشاكل التنمية في البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا.

١٢٥ - وأضاف قائلا إن منظمة الوحدة الأفريقية ترى أن المجتمع الدولي له دور أساسي ينبغي أن يضطلع به في ضمان التنمية الواقعية والمستدامة في البلدان النامية في الوقت الذي تشرع فيه هذه البلدان في إجراء إصلاحات رئيسية من أجل تحقيقها. ويجب أن تكون الظروف الدولية أكثر ملاءمة لكي يتحقق النمو والتنمية الاقتصاديان على الصعيد العالمي بصورة عادلة. كما ينبغي دراسة العوامل التي تعترض سبيل تحقيق هذا الهدف.

١٢٦ - ومضى قائلا إن عدم إيجاد حلول مرضية لمشكلة الديون الخارجية يُبطِل تأثير الجهود الكبرى التي تبذلها البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة. وقد جرى إقرار عدة تدابير لتخفيف عبء الديون، مثل شروط ترينيداد وتوباغو ونابلي لنادي باريس ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ ولكنها ليست حلولا حاسمة. ومجموعة التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي لتخفيف عبء الديون ينبغي أن تكملها خطوات واقعية لدعم النمو في البلدان الأفريقية.

١٢٧ - وتابع كلامه قائلا إن المعونة الخارجية لا يزال لها دور حاسم في تنمية أقل البلدان نموا، التي تتراجع بصورة متواصلة إيراداتها من النقد الأجنبي في الوقت الذي يقل فيه الطلب على صادراتها. وقد انخفضت نسبة المبالغ المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية من ٠,٣٣ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٠,٢٥ في المائة في عام ١٩٩٦. ولم يصل بعدُ كثير من البلدان إلى النسبة المستهدفة لتلك المساعدة وهي ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. ويدل التقدم الذي جرى إحرازه في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية على أن العناصر الرئيسية لحفز النمو الاقتصادي المستمر والتنمية الاقتصادية المستمرة هي زيادة الدعم التقني وبناء القدرات وتدعيم الهياكل الأساسية.

١٢٨ - واستطرد قائلا إنه رغم أن عولمة الاقتصاد العالمي تصحبها موجة من تنقلات رؤوس الأموال، فإن مما يبعث على الإحساس بخيبة الأمل أن تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان الأفريقية لا تزال ضئيلة للغاية. وكل

استثمار ينطوي على مخاطرة، غير أن الإصلاحات الاقتصادية التي اضطلع بها كثير من البلدان الأفريقية والمشاريع الإنمائية النابعة من تلك الإصلاحات قد أدت إلى تحسن الظروف وهيأت فرصا ضخمة للاستثمار. وتحث منظمة الوحدة الأفريقية المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي والتقني لتشجيع التجارة والاستثمار والقضاء على الفقر في أفريقيا.

١٢٩ - وأنهى كلامه بالقول إن من المهم الإشارة إلى أن تعزيز التنمية العالمية العادلة والمستدامة يتوقف على وجود تجارة دولية متوازنة. وعليه، فإن منظمة الوحدة الأفريقية ترحب بخطة العمل الشاملة والمتكاملة لمنظمة التجارة العالمية لصالح أقل البلدان نموا. كما ترحب بشتى مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت منذ عام ١٩٩٠ وبالبرامج الرامية إلى الإسراع بالتنمية في أفريقيا. ومن ذلك على وجه الخصوص أن البرنامج الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا لا يزالان يشكلان أداتين دوليتين تعززان التنمية الاقتصادية في البلدان الأفريقية. ولذا فإن منظمة الوحدة الأفريقية تحث اللجنة على أن تدعم بنشاط التنفيذ الفعال لتوصيات تلك المؤتمرات وشتى التدابير والمبادرات الرامية إلى تنمية أفريقيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥

- - - - -